المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

استقالة "باتيلي" وتأثيرها على التسوية السياسية والعسكرية في ليبيا في ظل الصراع الدولي

وحـــــدة الأبحـــــاث والدراســـــات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

أبعـاد الموقـف
17 أبريـــل 2024

www.lcsms.info
lcsms.info

استقالة "باتيلي" وتأثيرها على التسوية السياسية والعسكرية في ليبيا في ظل الصراع الدولي

ابعاد الموقف

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

الباحث في الشأن الليبي

علاء فاروق

17 ابريل 2024

مقدمة

منذ العام والنصف وفي الثاني من سبتمبر 2022 تم تعيين السياسي السنغالي، عبد الله باتيلي في منصب رئيس البعثة الأممية لدى ليبيا وممثلا خاص للأمين العام للأمم المتحدة خلفا للسياسي السلوفاكي، يان كوبيش الذي استقال أواخر 2021 بعد فشل إجراء الانتخابات العامة التي كانت مقررة في 24 ديسمبر 2021، والتي لازالت تثير جدلا حتى الآن.

ولاقى تعيين "باتيلي" ردود فعل محلية ودولية وإقليمية وسط حالة من التفاؤل كون الرجل إفريقي، وربما يكون على إلمام وإطلاع بتفاصيل وتشريح الأزمة الليبية وتعقيداتها المحلية والدولية.

لكن منذ وصول باتيلي لمنصب رئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيا والتي تأسست في سبتمبر 2011 بقرار من مجلس الأمن الدولي حمل رقم 2009 والمعروفة اختصارا بـ "أونسميل"، لم يكن يملك خططا واضحا ذات أبعاد محسوبة ومدروسة، وترك نفسه لفريق عمل البعثة الذي كرر نفس الاستراتيجيات المتبعة منذ التأسيس، والتي جربها كل من سبقوا السياسي السنغالي، لكنها أخفقت في الوصول لحلول حقيقية لأزمة ليبيا المتشابكة.

"خبرات دولية غير موظفة"

ورغم أن "باتيلي"، وحسب سيرته الذاتية التي نشرها الموقع الرسمي للبعثة لدى ليبيا، يملك سجلا كبيرا من الأنشطة والخبرات التي تربو على أربعين عاما، عمل خلالها مع حكومة بلاده والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة، وعمل في عدة مناصب في البعثة الأممية لدى مالي والغابون وشمال إفريقيا ومدغشقر وغرب إفريقيا. ويحمل باتيلي شهادة دكتوراه الفلسفة في التاريخ من جامعة برمنغهام في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى درجة الدكتوراه من جامعة شيخ أنتا ديوب بالسنغال.

ورغم هذه الهالة الكبيرة التي رسمتها الأمم المتحدة حول الرجل، إلا أنه تحول منذ وصوله إلى ليبيا إلى أقرب من موظف دولي، انتهج سياسة "الترضية" للأطراف السياسية وأضاع الوقت في رحلات مكوكية بين "طرابلس والرجمة" وبين مقرات "مجلس النواب والدولة" دون انتهاج استراتيجية واضحة وخارطة طريق محكمة، يمكن الالتزام بها وإجبار الأطراف السياسية والعسكرية في ليبيا على تنفيذها.

غياب هذه الاستراتيجية، صنعت من أطراف الصراع السياسي في ليبيا "ديناصورات" حقيقية كما وصفتهم المبعوثة الأممية السابقة، ستيفاني ويليامز، بل واستغل هؤلاء اللقاءات مع باتيلي وبعثته لتجديد الشرعية الدولية لمؤسساتهم للسماح لها بمزيد من التعنت والعرقلة والتمسك بالمنصب.

"دعم مؤسسات مسلوبة الإرادة"

ورغم الخبرة التي يمتلكها السياسي السنغالي والمسؤول الأممي، إلا أنه انتهج سياسة غريبة تحولت إلى ظاهرة في تحركاته، وهي دعمه أو لقائه بمؤسسات مسلوبة الإرادة وتقع تحت إمرة وتأثير مجموعات مسلحة تارة، وشخصيات عسكرية وسياسية تارة أخرى، ما ساهم في خلط الأوراق وإرباك المشهد المرتبك أصلا.

فظل باتيلي يدافع عن حكومة الوحدة الوطنية برئاسة الدبيبة، ويصفها بذات الشرعية الدولية وأنها الممثل الوحيد للدولة الليبية، حتى تضخمت هذه الحكومة ورفضت أي خطوات لتغييرها أو حتى مجرد إحداث تغيير وزاري بها أو دمجها مع أخرى، وإن كانت هذه الخطوات على يد باتيلي نفسه ليجد الأخير نفسه أمام "ديناصور" تنفيذي جديد من المحال تحريكه، ناهيك أن هذه الحكومة تقع تحت قبضة المجموعات المسلحة في غرب البلاد، وتستمر فقط بشراء الولاءات. إلا أن المبعوث الأممي ظل يضفي عليها صفات أكبر من حجمها المحلي وقدراتها، وهو ما أفشل أي خطوة لتغيير الحكومة وتشكيل أخرى مصغرة. ورغم أن هذا الأمر ساهم في تضخم حكومة الوحدة، إلا أنه على الأقل فحكومة الدبيبة لازالت تتمتع بالاعتراف الدولي وأنها جاءت نتيجة توافق وإن شابه الكثير من اللغط وشبهات الفساد.

لكن الأغرب هو دعم باتيلي في آخر أيامه لحكومة "أسامة حماد" في خطوة قد تربك المعادلة السياسية أكثر، بإضفاء شرعية ولو مؤقتة على حكومة معروف لدى الجميع أنها "مسلوبة الإرادة" تماما، ووزرائها أقرب إلى مجموعة من الموظفين لدى القيادة العامة برئاسة "خليفة حفتر" وأبنائه.

وكما نشرنا في ورقة سابقة لتشريح أزمة هذه الحكومة وأنها بالفعل مجرد أداة في يد حفتر وأبنائه ويستخدمونها فقط للتفاوض أو الضغط أو المغازلة، فمنذ تشكيل هذه الحكومة برئاسة فتحي باشاغا، وهي معروفة أنها جاءت بتنسيق تام مع حفتر بل واختياره لأغلب الوزراء فيها، خاصة "أسامة حماد"، الذي أجبر باشاغا على تعيينه وزيرا للتخطيط والمالية، ليتولى بعد ذلك رئاسة الحكومة بعدما تم التخلص من "باشاغا"، ليقوم بتنفيذ كل تعليمات "القيادة العامة"، بل ويأتمر بأوامرها أولا.

وخطوة باتيلي لدعم هكذا مؤسسات ساهم بقوة في تضخيم هذه الجهات وصناعة تماثيل في شكل مسؤولين ممنوع الاقتراب منهم بالتغيير أو الانتقاد أو العزل.

"استقالة باتيلي وتداعيات سياسية"

اعتمد مجلس الأمن قراره رقم 2702 بتاريخ 30 أكتوبر 2023، والذي جدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حتى 31 أكتوبر 2024، وفي قراره المرقم 2542 لسنة 2020 والفقرة 16 من القرار 2570 لسنة 2021، كلف مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بممارسة الوساطة بوصفها بعثة سياسية خاصة متكاملة، بما يتفق تماما مع مبادئ الملكية الوطنية، ومن خلال مساعيها الحميدة للقيام بتسهيل عملية سياسية شاملة يقودها الليبيون، ويتولون زمامها بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك إجراء انتخابات وطنية وبرلمانية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة في أقرب وقت ممكن.

ورغم أن هذا هو نص التكليف والتوجه الدولي تجاه الأزمة الليبية، إلا أن سياسات باتيلي وبعثته الارتجالية ورهانه على مؤسسات تفتقد الشرعية الشعبية والقبول أصل بها، مثل مجلسي النواب والدولة، ساهم في إرباك الأمر، وفقد الثقة والأمل في حلول تنتج عن البعثة، خاصة مع تردد رئيس البعثة في طرحه، فتارة يعلن عن طاولة حوار خماسية، وتارة عن بدائل حال استمر تعنت المجلسين، وتارة عن لقاءات خارج البلاد بين أطراف متناحرة، وكل ما سبق لم ينفذ منه شيء.

وفي خطوة مفاجئة للجميع، وربما تكون مخطط لها بين أروقة دول مجلس الأمن، قدم "عبد الله باتيلي" استقالته من مهامه بعد تقديم إحاطة أخيرة لمجلس الأمن، هاجم فيها كل الساسة في ليبيا، واصفا إياهم بـ "أنانيون"، مؤكدا أن البعثة الأممية في ليبيا لا يمكن أن تتحرك بنجاح في وجود قادة ليبيون يضعون مصالحهم الشخصية فوق حاجات البلاد، مؤكدا أن الوضع العام في ليبيا تدهور في الأشهر الأخيرة بسبب غياب الإرادة السياسية، وحسن نية الزعماء الليبيين السعداء بالمأزق الحالي".

كما أكد المبعوث الأممي التاسع إلى ليبيا، أنه "لا مجال لحل سياسي في ليبيا قريبا، وحتى مؤتمر المصالحة الوطنية الليبية المقرر عقده في 28 أبريل/نيسان تأجل إلى أجل غير مسمى، مضيفا: "من المحبط أن نرى مسؤولين يضعون مصالحهم الشخصية فوق مصلحة ليبيا، وأنهم يريدون الحفاظ على الوضع الراهن، من خلال مناورات ومخططات بهدف المماطلة على حساب الشعب الليبي".

لم يعترف باتيلي خلال كلمته "العاطفية" وهو يعلن استقالته، بأي ضعف أو إخفاق للبعثة وخططها في التعامل مع المشهد السياسي والعسكري في ليبيا، لكنه سلط سيفه فقط على أطراف النزاع الليبي، وهم

بالفعل يستحقون أكثر مما قاله باتيلي، لكنهم ليسوا الوحيدين المتسببين في إفشال التسوية السياسية والعسكرية في البلاد، يشاركهم في الأمر تردد الدور الأممي وضعفه وتخبطه.

"البعثة بقيادة وسيطرة أميركية"

بعد رحيل باتيلي، وفي مشهد يكرر ما حدث بعد استقالة المبعوث الأسبق والدبلوماسي اللبناني، غسان سلامة وتولي الدبلوماسية الأميركية، ستيفاني ويليامز مهامه بالإنابة، يتوقع تكرار نفس السيناريو بتولي الدبلوماسية الأميركية المعينة حديثا بالبعثة، ستيفان خوري مهام المبعوث الأممي بالوكالة حتى يتم تعيين مبعوث جديد.

وباستعراض بعض المعلومات الواردة عن "خوري" المتوقع توليها مهام المبعوث الأممي، يتضح كيف ستكون سياسة البعثة مستقبلا، ومدى سيطرة "واشنطن" على تحركات المنظمة الأممية وتوجيهها لتكون منظمة أممية برؤية أميركية.

"ستيفان خوري" أميركية من أصل لبناني، تم تعيينها مؤخرا نائبة لرئيس البعثة الأممية في ليبيا خلفا للدبلوماسي الزيمبابوي، ريزيدون زينينغا، وشغلت خوري منصب مديرة الشؤون السياسية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان، ووصفتها الأمم المتحدة بأنها تتمتع بخبرة تتجاوز 30 عاما في دعم العمليات السياسية ، ومحادثات السلام، والوساطة في حالات النزاع وما بعد النزاع، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط، وأنها عملت مع الأمم المتحدة منذ أكثر من 15 عاما في العراق ولبنان والسودان وسوريا واليمن ، وهي حاصلة على درجة الدكتوراة في الفقه القانوني ودرجة البكالوريوس في الآداب في الحكومة من جامعة تكساس بالولايات المتحدة.

وكونها عملت في بقاع صراع لازال بعضها مشتعلا يتوقع أن تتعامل الدبلوماسية الأميركية، حال تم تعيينها مبعوث أممي بالوكالة، بسياسة العصا والجزرة مع الأطراف السياسية والعسكرية في ليبيا، معتمدة على دعم الإدارة الأميركية لها ولخطواتها وضغوطاتها هناك.

لكن الأزمة تكمن في طريقة تعاطي "خوري" مع أطماع وتطلعات الساسة في ليبيا والتي تزيد يوما بعد يوم، خاصة المؤسسات المنوط بها أصلا تيسير العملية الانتخابية والانتقال السلمي للسلطة.

فهل تنجح سياسة الضغط الأمريكي على ردع هؤلاء، وإجبارهم على تحقيق نتائج حقيقية في المسار الانتخابي، على غرار ضغوطات ستيفاني ويليامز التي نتج عنها مخرجات جنيف، وإن كانت خطوات عقدت المشهد أكثر لكنها وقتها اعتبرت نجاحا للدبلوماسية الأميركية.

"إعادة تموضع وتوازن"

السفير الليبي وكبير المستشارين سابقا في الأمم المتحدة، إبراهيم قرادة قال في حوار مختصر مع المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية إن "باتيلي لم يمتلك خططا من البداية ترتقي لمشروعات حل، لذا لن يقوم من يخلفه باستكمال خطواته، لكن هذه الاستقالة ربما تكون فرصة لمراكز القوى الرئيسية في غرب وشرق ليبيا لتوطيد سلطتها وتجميع القوى أكثر وأكثر، وقد يشهد إعادة توازنات في المعسكرين المنقسمين شرقا وغربا".

وأكد أن تولي "خوري فيه تشابه أو استنساخ لتجربة ستيفاني ويليامز، لكن المشهد السياسي في ليبيا يزداد تعقيدا وهلامية مع الهندسة السياسية المتبعة التي اتبعت في الصخيرات وجنيف، ولو اتُبعت مرة أخرى، فلن نتوقع مخرجات أفضل، إلا إذا حدث اختلال أو تعديل في توازنات القوى الليبية أو القوى الإقليمية والقوى الدولية، وفي المدى المنظور يصعب هذا لأن ارتدادات الحرب في أوكرانيا وارتدادات الحرب على غزة، نرى انعكاساتها الآن وصداها وصل إلى المنطقة المغاربية بين الجزائر والمغرب، وفي منطقة الصحراء جنوب ليبيا، وهذا كله سيؤثر وستتأثر به ليبيا، وربما ليبيا تكون ساحة لحروب الوكالة لمنطقة الصحراء والمنطقة الغربية وجنوب المتوسط".

وأوضح الدبلوماسي الليبي أن "تعيين خوري قبل أشهر هو إعلان مسبق لإخفاق باتيلي وتمهيد لخروجه، وبذلك تكون استقالة باتيلي ليست مفاجئة، وربما هو تمهيد من أطراف دولية لتكرار سيناريو "ويليامز"، لكن مع اقتراب الانتخابات الأميركية في نوفمبر، سيبطئ ويقيد تحركات الإدارة الأميركية، التي ستكون محسوبة جدا مراعاة للعملية الانتخابية هناك"، وفق تقديراته.

وعليه

فإن استقالة باتيلي ستجعل خطى التسويات السياسية والعسكرية المقترحة والمطروحة في خبر كان، كونها لم تعتمد رسميا، أو ينجح المبعوث السابق في حشد موقف دولي وإقليمي لتبنيها، لذا فالحل يكمن في استراتيجية الدبلوماسية الأميركية القادمة بديلا عن باتيلي "ستيفاني خوري" وضرورة أن تسلك طرقا أخرى أكثر حسما وجدية، وطرح خارطة طريق ذات توقيتات محددة، يمكنها إلزام أطراف الصراع الليبي بقبولها، وتوقيع أقسى العقوبات العاجلة على المعرقلين، وإلا سيكون الفشل والضعف مصاحبا لخطى البعثة الأممية لدى ليبيا، لتترك الشعب فريسة سهلة للديناصورات من الساسة والعسكر هناك.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info